

السلطة والممارسة السياسية للمرأة في الجزائر

فقيير محمد راسم
أستاذ علم الاجتماع
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

ملخص:

تعتبر الحركة النسوية في الجزائر حركة اجتماعية في طور التشكل هدفها تحقيق المساواة في المشاركة والممارسة السياسية محتواها الأيديولوجي وضع حد للهيمنة الذكورية. بالرغم أن المطالب و الحقوق المواطنة الاجتماعية والاقتصادية قد شهدت طفرة نوعية. إلا أن الحقوق السياسية تبقى رهاناتها مرتبطة بعوائق مؤسسية. ذلك أن الحركة السياسية النسوية لم تظهر في علاقة مطلبية و ثورية إزاء الدولة كما حدث ذلك في أوروبا، بل تزامن نشاطها أولا من اجل مساندة إيديولوجية الحركة الوطنية و الثورة التحريرية ضد المستعمر الفرنسي. و الانطواء ثانيا تحت لواء المشروع الوطني للمرأة الجزائرية بعد الاستقلال .

الكلمات المفتاحية: الحركة النسوية ، الدولة ، النقابة ، المكانة ، الحقوق والواجبات .

مقدمة:

يعود مسار التحرر النسوي السياسي إلى مجموعة من الظروف الموضوعية والآنية في نفس الوقت، فبالنسبة للمجتمع الأوروبي، اكتساب المرأة لمواظنتها و مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكاملة لم يتحقق الا حديث العهد في منتصف القرن 20، اين تم الاعتراف لأول مرة بحق المرأة أن تكون منتخبة و منتخبة، كان ذلك في فرنسا عام 1944 بقرار من الجنرال Charles de gaulle تلتها بعد ذلك حقوق اجتماعية أخرى تتويجا لما يسمى بالثورة الاجتماعية الفرنسية لشهر ماي 1968 من بين هذه الحقوق: حق الإجهاض حق منع الحمل و حق الحرية الجنسية... الخ، قبل ذلك و تحديد في القرن 18 و بداية القرن 19 ظهرت حركة اجتماعية نسوية خاصة في إنجلترا نادت بمبدأ المساواة بين الرجل و المرأة في حق الحصول على اجر مساوي بين الجنسين، حق الإضراب، حق عطلة الأمومة.

أما بعودتنا إلى الجزائر نلاحظ أن البوادر الأولية لتشكل الحركة السياسية النسوية لم تظهر في علاقة مطلبية و ثورية إزاء الدولة كما حدث ذلك في أوروبا، بل تزامن نشاطها من اجل مساندة إيديولوجية الحركة الوطنية و الثورة التحريرية ضد المستعمر الفرنسي فشاركت المرأة طباحة و ممرضة و عضو اتصال و كقاعدة عامة على العموم ، أما بعد الاستقلال اخذ مشروع الدولة الوطنية Etat nation

على عاتقه المسألة النسوية بإصدار مجموعة من القرارات السياسية بشأن تحرير المرأة الجزائرية عن طريق فتح مجال التعليم و التمدرس بنفس الحظوظ و المساواة مع الذكور و أيضا بواسطة المرأة في التنمية الاقتصادية بالمصانع خاصة،

لكن بمجرد مرور سنوات قليلة من تبني المشروع الوطني للمرأة الجزائرية تحديدا في الثمانيات ظهرت حركة اجتماعية نسوية معارضة للدولة شعارها : "من النساء و إلى النساء و ليس من الرجال إلى الرجال" مطالبها كانت تحمل مرجعيات ثقافية حديثة: المساواة، المواطنة، حرية التعبير، إنشاء جمعيات، أحزاب سياسية، تعديل و إعادة النظر في قانون الأسرة بلغت أوجها سنة 1989 بخلق جمعيات عديدة شكلت قوة و سلطة مضادة contre pouvoir في كبرى المدن: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة ...

لغرض تأطير كل ما ذكرناه سألنا خالصنا خطة منهجية علمية بحثة بصياغة أسئلة إشكالية ومحاوّر بحث نجيب فيها على أسئلتنا المحورية و هي على النحو الآتي:

- إلى أي مدى ساهم الامتياز التعليمي للمرأة الجزائرية (ديمقراطية التعليم) في توسيع حظوظ مشاركتها السياسية؟

بصياغة أخرى بسيطة هل ساهمت ديمقراطية التعليم و مبدأ المساواة في التمدرس بين الجنسين في الديمقراطية السياسية بالنسبة للعنصر النسوي الجزائري؟

أ. للإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا بحثنا إلى أربعة عناصر، الأول تطرقنا فيه إلى البوادر الأولية للتحرر النسوي بالجزائر، أما الثاني خصصناه لمناقشة عرض و تحليل نتائج السبر حول المكانة و الواقع السياسي للمرأة في الجزائر، أما الثالث فتحدثنا فيه عن العوائق و المكاسب السياسية للمرأة في الجزائر بعد الاستقلال، وأخيرا عنصر رابع خصصناه لعرض نتائج ميدانية لواقع ممارسة السلطة النسوية في جامعة أبي بكر بلقايد.

1- البوادر الأولية لتحرر النسوي بالجزائر:

لقد كانت البوادر تطور الأولى لعمل المرأة بالجزائر تقليدية تعود إلى عقود من الزمن تحديد في الفترة الكولونيالية الاستعمارية عندما كانت تعمل المرأة بالقرب من زوجها لمساعدته في تلبية الحاجات الضرورية للأسرة سواء في الميدان الزراعي : جني الثمار- العنب...و كذا تربية المواشي غزل النسيج- الصوف - يمكن القول ان عمل المرأة الجزائرية في هذه الفترة كان مقيدا في نفس الفضاء الجغرافي و

الاجتماعي الذي ينشط فيه زوجها و مع اندلاع الثورة التحريرية بقي عمل المرأة تقليديا ينحصر في بعض المهام الخيرية و الطوعية كمرضات الجنود و قد استمر الأمر على ما هو ذلك إلى غاية الاستقلال أين تبنت فيه الدولة الوطنية Etat Nation المساواة النسوية على زمام مسؤوليتها عن طريق إقرار تحرير المرأة و اعتبارها كعامل من عوامل الحداثة بواسطة سنها لقانون دستور 1963 و 1976 اللذين نصا على ضرورة حماية الاسرة و ضرورة عمل المرأة بالإضافة إلى ذلك تبني الدولة سياسة فتح التمدرس و التعليم لكل الفتيات و بدون تمييز جنسي (دمقرطة التعليم) أين ارتفعت نسبة تمدرس الفتيات بشكل ملفت للانتباه فما بين سنة 1965 - 1966 وصلت نسبة تمدرس الفتيات اللاتي تتراوح سنهن ما بين 6 سنوات إلى 13 سنة إلى 32 % أما بين سنة 1979 - 1980 فقد قدرت نسبة تمدرسهن إلى 65.7 % و في سنة 1987 وصلت إلى 73 % و أكثر من نسبة 85 % سنة 1991 .

أما إذا نظرنا إلى واقع تحرير المرأة الجزائرية من جانب العمل فنلاحظ انه و بعدما شجعت الدولة بعد الاستقلال إقحام العنصر النسوي في العمل المأجور سجل توسعا للأجير الأنثوي فمن 94.000 ألف مشغلة سنة 1962 إلى 180.000 ألف مشغلة سنة 1977، ليصل العدد إلى غاية 245.000 ألف مشغلة سنة 1982 إلا انه ما يلاحظ على ميادين تركيز اليد العاملة النسوية خاصة في الميادين المهنية التي تشكل امتدادا للحياة العائلية للمرأة مثل: الطب، التعليم، الصيدلة أخيرا يمكن القول أنه بعد الاستقلال ظهر إجماع اجتماعي بين الخطاب التطوري للمفكرين، إيديولوجية الدولة و الصحفيين في اعتبار المدرسة و العمل الصناعي بمثابة مرادفات لتحرير وتطور المرأة كفرد و في نفس الوقت كقوة عمل⁽¹⁾ فمثلا بالنسبة لعامة الاجتماع المغربية "المرنيسي" اتجهت إلى تأكيد أن الأجر الذي تتحصل عليه المرأة هو في حد ذاته يشكل ثورة ضد ذهنيات المجتمع الإسلامي، فالعمل حسب "المرنيسي" يشكل حلا لخروج المرأة من الانغلاق و التبعية التي تعيشها في البيت، انطلاقا من هذا التصور نفهم أن عمل المرأة يمثل حركة معارضة للعائلة التي تجسد و تفضل الهيمنة التقليدية على حساب سوق العمل⁽²⁾

تعتبر الجزائر من أبرز الدول التي تعرف فيها النسبة الضئيلة بخصوص عمل المرأة مقارنة بالدول المجاورة إلا أن نسبة النساء العاملات قد عرفت منذ الاستقلال تطورا نسبيا فمن نسبة 2,4 % سنة 1977 إلى 7,1 % سنة 1996 لتصل سنة 2003 إلى غاية سنة 14,20 % على حساب سوق العمل.

إن المسألة النسوية بالجزائر لمرحلة ما بعد الاستقلال و على غرار باقي الدول السائرة في طريق النمو، قد أخذتها الدولة على عاتق مسؤولياتها عن طريق إقرار تحرير المرأة و اعتبارها كعامل من عوامل

الحدثة، بواسطة سنها لقانون دستور 1963 و 1976 اللتين نها على ضرورة حماية الأسرة و ضرورة عمل المرأة، تجسيد لقوانين الأمم المتحدة .

فبالنسبة إلى قضية تحرر المرأة الجزائرية تبنت الدولة لهذا الغرض سياسة فتح التمدرس والتعليم لكل التقنيات و بدون تمييز جنسي (ديمقراطية التعليم) أين ارتفعت نسبة تدرس الفتيات بشكل ملفت للانتباه فما بين سنة 1965، 1966 وصلت نسبة تدرس الفتيات اللاتي تتراوح سنهن ما بين 6 سنوات إلى 13 سنة إلى 32% أما بين 1974/1980 وصلت نسبة تدرسنهن إلى 65,7% و في سنة 1987 وصلت إلى 73% و أكثر من 85% سنة 1991 . أما حاليا نسبة تدرس الفتيات هي أكبر من نسبة تدرس الذكور وهذا ما أدى إلى حدوث وثبة تعليمية نسوية على حساب الذكور.

لقد عرف تدرس الفتيات بالجزائر تطور جوهري على مستوى التعليمي كما ذكرنا سالفاً فعلى المستوى الثانوي شهد تدرس الفتيات أهمية كبيرة بالمقارنة مع الذكور فقد بلغت نسبة الفتيات بهذا الطور سنتي (1991- 1990) 43,86% ثم إلى 50,57% خلال سنتي (2000- 1999) لتصل إلى غاية 56,1% سنة 2002، إن التطور الذي عرفته نسبة الإناث في الطور الثانوي قد بينته نسبة نجاحهن في البكالوريا و دخولهن إلى الجامعة، بحيث في سنة 2004 تعدت نسبة الإناث الحائزات على شهادة البكالوريا نسبة الذكور الحاملين على نفس الشهادة و ذلك بنسبة 44,53% بالنسبة للإناث مقابل 36,36% للذكور.

أما إذا نظرنا إلى واقع تحرر و تنمية المرأة الجزائرية عن طريق العمل فنلاحظ أنه و بعدما شجعت الدولة بعد الاستقلال إقحام العنصر النسوي في العمل المأجور، توسعا و تزايداً للأجير الأنثوي فمن 94,000 ألف مشغلة سنة 1962 إلى 180,000 ألف مشغلة سنة 1977 ليصل العدد إلى غاية 245,000 ألف مشغلة سنة 1982.

لقد عرفت نسبة النساء العاملات منذ الاستقلال تطورا ايجابيا و نسبيا فمن نسبة 2,4% سنة 1977 إلى 9,33% سنة 1987 لتصل إلى غاية نسبة 14,20% سنة 2003.⁽³⁾

2- عرض و تحليل نتائج السبر حول المكانة و الواقع السياسي للمرأة في الجزائر:

بمناسبة عيد المرأة أنجز سبر آراء حول مكانة المرأة في الجزائر و القيم الاجتماعية و الثقافية السائدة حولها، فقد بين هذا العمل الذي تتوافر فيه كل الشروط العلمية و الموضوعية و الممول من قبل مؤسسات أجنبية انه و عكس التوجهات الرسمية المحافظة السائدة و التي تظهر من خلال قانون الأسرة على سبيل

مثال. بين هذا السبر الآراء الذي أنجز في الشهور الأخيرة من سنة 2001 ان قيم المساواة و الكثير من القضايا الأخرى المرتبطة بالمرأة ومكانتها في المجتمع الجزائري أو غير المباشرة و القيم العادلة او لنقل الأكثر نزوعا حول العدل والمساواة إذن عرفت انتشارا و تطورا واسعين بين مختلف فئات المجتمع الجزائري. من بين أهم النتائج البحث الذي أنجز من قبل مجموعة من الباحثات الجزائريات و المتعلق بموقف المجتمع الجزائري من مشاركة المرأة في الحياة السياسية فعكس كل المواقف المعادية و المتحفظة في الكثير من الأحيان التي يطورها صاحب القرار الذكر، نجد ان المجتمع الجزائري من خلال عينة البحث الممثلة و المكونة من 1200 فرد يملك آراء جد متفتحة إزاء المشاركة في الحياة السياسية، بنسبة 71% من الجزائرية و الجزائريات على استعداد للانتخاب المرأة على رأس المجلس الشعبي البلدي، لترتفع هذه النسبة 83% عندما يتعلق الأمر برأي النساء فقط و تنقلص إلى 60% عندما نستمع للرجال فقط، الدراسة تقول أن هذه النسبة التي تبقى محترمة حتى ترتفع دائما مع تطور مستوى التعليم و عندما يتعلق الأمر بالشباب الذي يكون أغلبية المجتمع.

من بين نتائج الدراسة أيضا و الملفت للانتباه أن النسب المرتفعة و المتفتحة إزاء مشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية لوحظت عندما يتعلق الأمر بالانتخابات التشريعية فالأغلبية الساحقة من الجزائريين و الجزائريات على استعداد لانتخاب نائبات على مستوى الهيئة التشريعية أكثر من هذا نسبة 56% من الجزائريين و الجزائريات على استعداد للانتخاب امرأة على مستوى رأس الدولة ما يعني أننا أمام أغلبية نسبية محترمة موافقة على تأنيث كبير للحياة السياسية من خلال الانتخابات نسبة نتيجة مهمة أخرى توصلت، إليها الدراسة تتمثل في وجود نسبة 7% فقط من النساء في الجزائر شاركن في عمل جماعي رغم العدد الكبير جدا للجمعيات الوطنية و المحلية التي ظهرت في الجزائر خلال العشرية الماضية و التي كونها عادة الرجال من أجل الرجال، اضعف من هذا مشاركة المرأة في الحياة الحزبية فالدراسة تبين ان نسبة 3 فقط من الجزائريات يملكن تجربة حزبية رغم العدد الهائل من الأحزاب فالرجل الجزائري و مهما كانت فكرته السياسية مازال غير مستعد للقبول بمشاركة فعلية للمرأة في الحياة الحزبية التي يستحوذ عليها.⁽⁴⁾

3- العوائق والمكاسب السياسية للمرأة في الجزائر بعد الاستقلال

لقد كان الخطاب السياسي الرسمي السائد وطنيا بعد الاستقلال ذو المحتوى الاقتصادي، يساعد على تغليف نزعة محافظة لدى النخب الريفية وشبه الريفية الرسمية الحاكمة عندما تعلق الأمر بالمرأة وحقوقها مانحا نبرة عصرية ضعيفة الحضور في الأصل لدى هذه الفئات الحاكمة فقد تم شبه توافق و إجماع إيديولوجي بين عدة أطراف فاعلة في السلطة و المعارضة شبه الرسمية مفاده بان المرأة الجزائرية لا

تملك خصوصيات في طرح قضاياها منفصلة عن قضايا واهتمامات المجتمع الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية مما اثر سلبا على تكوين حركات نسوية مستقلة و فعالة خلال هذه الفترة المرأة الجزائرية التي خرجت بعد الاستقلال بقوة للتعليم بكل مراحلها بما فيها الجامعي دون أن تتمكن من القيام بتسجيل نفس الحضور القوي عندما يتعلق الأمر بالعمل و النشاط الاقتصادي خارج المنزل، فلم يقبل خروجها للعمل إلا بشروط كان على رأسها التأهيل العلمي العالي و المتوسط على الأقل على ان يكون العمل في مجالات محدودة مقبولة اجتماعيا، تتميز بكونها في البعض منها امتداد النشاطات المرأة التقليدية في المنزل و داخل الأسرة، التعليم، الصحة و الإدارة⁽⁵⁾ ورغم كل ما يقول عن مشاركة المرأة في ثورة التحرير إلا أنها كانت مشاركة مرسخة للقيم التقليدية المسيطرة ازاء المرأة التي لم تستطيع الثورة رغم كل الجهودات القضاء عليها، فقد شاركت المرأة طبخة وممرضة و عضو اتصال في أحسن الحالات و هي النظرة نفسها التي عممت بعد الاستقلال في المجال السياسي و هذا ما أدى إلى بروز ظاهرة المرأة الديكور على المستوى السياسي فالمرأة التي يمكن أن تنتخب على مستوى المجلس الشعبي البلدي لاحتلال موقع رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية أما إذا انتخبت على المستوى المركزي اللجنة نفسها في انتظارها أما المحظوظة منهن التي تعين وزيرة، فمجالات التعيين واضحة و محدودة فأما وزارة عادة ما تكون كتابة دولة التربية، التعليم او الشؤون الاجتماعية و هي كلها مواقع تتميز باستمرارية اكيدة في المهام التقليدية للمرأة في المطبخ و تربية الأولاد و رعايتهم، فالنظام البومديني على سبيل المثال رفض تعيين حتى وزيرة بمقاييس هذه النظرة التقليدية في الوقت الذي شجع فيه الرئيس الحضور الشكلي لبعض النسوة في المجلس الوطني الشعبي الأحادي سنة 1977.

الرئيس الشاذلي و رغم النقلة النوعية التي حصلت خلال فترة حكمه من خلال تعيين اول وزيرة لم يستطع التخلص من النظرة التقليدية السائدة فكانت التعيينات تتم في القطاعات التقليدية الممنوحة للمرأة أول حكومة يقوم الرئيس بوتفليقة بتعيينها و على عكس كل التوقعات المتفائلة انتكست حتى على هذه الصورة المتواضعة فأبعدت المرأة من الحكومة لأول مرة منذ 1982 تاريخ تعيين أول امرأة وزير و هو ما تأكد مع حكومة بن فليس و هي استمرارية أكيدة توضح العلاقة التواصل مع التجربة البومدينية التعيينات الأخيرة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في بعض القطاعات كالتعليم العالي و العدالة قد تكون فرصة للعودة إلى موضوع المرأة ومكانتها في المجتمع الجزائري و النظرة السائدة إزائها من المجتمع الذي سمح لها في وقت قصير بالحصول على الكثير من المكاسب المرتبطة أساسا بالتعليم و في الوقت الذي ما زال يحاصرها في المجالات العامة و من بينها المجال السياسي الذي ما زال ذكوريا في حين كان البعض ينتظر فيه الكثير من فترة حكم الرئيس بوتفليقة كأن تكون قفزة نوعية في علاقة المرأة

بالمجتمع من حيث مكانتها السياسية تحديداً لكن يبدو أن التعيينات الأخيرة المعلن عنها جعلت الكثير من المتفائلين بهذه التغييرات يصابون بخيبة أمل واضحة من جراء عدم بروز المرأة بالشكل المنتظر، خاصة أن هذه التعيينات التي تمت في قطاعات التعليم العالي، العدالة، الإدارة العمومية تتميز بنسبة تأنيث عالية نتيجة منطقية للمجهودات التي بذلتها المرأة في ميدان التعليم منذ ما يقارب الثلاثة عقود. ما يلفت حول المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية أنه وبعد مضي ثلاثة عشر عاماً من الاستقلال لا يزال عدد النساء في الهيئات المنتخبة ضعيفاً، فمثلاً سنة 1962 بلغت نسبة النساء البرلمانيات 5% وفي سنة 1964 بلغت 1,45% وفي سنة 1977 و 1,45% سنة 1982 و 1,40% سنة 1987 على سبيل المثال أثناء الدور الأول من الانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991 ولا امرأة تم انتخابها في مقاعد الأحزاب الأربعة (FLN-FFS-TIS-HMS) والأحرار أيضاً في الحكومتين التي تم تشكيلهما من طرف FLN في 3 نوفمبر 1988 والحكومة الثانية في 25 نوفمبر 1989 لم تتضمن أية امرأة.⁽⁶⁾

4- دراسة استطلاعية لواقع ممارسة السلطة النسوية في جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

لقد شملت معابرتنا الاستطلاعية ستة كليات [كلية الحقوق - كلية الطب - كلية علوم الهندسة - كلية العلوم الاقتصادية والتسيير - كلية العلوم - كلية الآداب والعلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية] وثلاثة أقسام [قسم اللغات الأجنبية - قسم الحقوق - قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير]. لغرض معرفة توزيع وتمثيلة العنصر النسوي (الأستاذات) في تولي مسؤولية عمادة الكليات المذكورة أعلاه منذ سنة 1998 إلى غاية 2008، وأيضا حظوظهن في تولي مسؤولية رئاسة أقسام: وذلك منذ سنوات تأسيسها إلى غاية سنة 2008.

من بين النتائج الهامة التي توصلت إليها دراستنا الاستطلاعية نذكر ما يلي:

أول ملاحظة لفتت انتباهنا الغياب الكلي للتمثيلية النسوية على مستوى عمادة الكليات الستة وهذا على طول الفترة الممتدة ما بين (1998 - 2008).

التفسير السوسيولوجي الذي يمكن أن نقدمه إلى ظاهرة تغييب العنصر النسوي في تولي عمادة الكليات يصب في اتجاهين:

• الاتجاه الأول:

ذو طابع سياسي إيديولوجي والاتجاه الثاني ذو طابع أنثربولوجي اجتماعي

- الاتجاه الأول هو عبارة عن ثقافة سياسية أبوية وذكورية تشكلت في المخيال السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تعتبر المرأة الجزائرية دخيلة، على الفضاء العام الأمر الذي جعلها منذ البداية

في حالة خضوع و تبعية لسلطة و شرعية الهيمنة الذكورية يصطلح عليها عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو " بالعنف الرمزي" la violence symbolique تضعيف السلطة المهنية للأستاذات في عمادة الكليات قلص من مواظنتهن لتصبح مواطنة نصفية محدودة على بعض الحقوق الاجتماعية و المهنية كالحق في الأجر، التأمين، عطلة الأمومة بينما الحق القيادي و السلطوي يبقى منتهكا و مسلوبا، هته العقبة السياسية أشار إليها " الهواري عدي" و دعا إلى تفاديها لفهم حقيقة وضعية المرأة الجزائرية لأن الهيمنة الذكورية حسبه ليست بمثابة تناقض سياسي بين رجال مستبدين و نساء مستبد عليهم باعتبار أن هذا الموقف يسيئ المطالب النسوية و يحيلها إلى مأزق لا مخرج منه، و حسب نفس الباحث هدف النضال النسوي بالجزائر ليس احتلال السلطة لكن اكتساب مواطنة في إطار دولة القانون.⁽⁷⁾

• الاتجاه الثاني:

ذو طابع انثروبولوجي يساعدنا في فهم الخلفية التاريخية و الثقافية للهيمنة الذكورية على حساب النساء، بحيث انه و بعودتنا إلى التاريخ يتبين لنا ان كل المجتمعات غير المساوية والأبوية في نفس الوقت تهيكلة حول هيمنة الرجل على المرأة مع المساهمة في تنشئة أفرادها ترسيخ فكرة ان اللامساواة بين الرجل و المرأة أرادتها الطبيعة و أرادها الله، الأكثر من ذلك ذهب بعض الرجال إلى تشبيه المرأة بالشيطان خشية تغييرهن للنظام الطبيعي للأشياء، بالإضافة إلى ما ذكر يوجد خلفية ثقافية أخرى تبرر الهيمنة الذكورية على حساب النساء وقفت عليها عالمة الاجتماع المغربية فاطمة المريني تتمثل في الفعل الرمزي للختان أين يبعد فيه الطفل من أمه ويسترجع من طرف عالم أبوي يلحق فيه الهيمنة على كل ما هو أنثوي.

الزواج أيضا حسب نفس الباحثة يرسخ للرجل فكرة أنه رجل يستوجب عليه الانفصال عن عالم النساء ولا يقترب من أمه إلا إذا تقدمت في السن، بينما عند Camille la coste du jardin يرى أن "عيش المرأة المغربية مع رجل لا يحدد دورها كأمراة ما يحددها هو امتلاك ابن، النساء يعدن بأنفسهن أبناء الذين هم بمثابة الرجال الحقيقيون لحياتهن."⁽⁸⁾

أما بالنسبة لحظوظ الأستاذات في تولي رئاسة الأقسام محل الدراسة، اللغات الأجنبية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سجلنا أيضا استمرارية نفس ظاهرة الهيمنة الذكورية السائدة على مستوى عمادة الكليات باستثناء عنصرين نسويين كانت لهما الفرصة في تولي رئاسة قسمين وهما على التوالي قسم اللغات الأجنبية في الفترة الممتدة ما بين 1987- 1989 قسم اللغة الانجليزية في الفترة الممتدة ما بين 2007- 2008 بعد انفصال هذا الأخير عن قسم اللغة الفرنسية في المرسوم الجامعي 2007-2008.

إن التحفظ في منح السلطات قرار إلى الأستاذات بجامعة تلمسان سواء على مستوى عمادة الكليات أو رئاسة الأقسام يظهر جليا و يتأكد في إسنادهن مسؤوليات بالنيابة على مستوى قسمين حسب ما توصلت إليه معاينتنا الاستطلاعية هما على التوالي قسم اللغة الانجليزية سنة 2008 وقسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سنة 2005.

إن تكليف الأستاذات مسؤوليات بالنيابة برئاسة أقسام الجامعات يتماشى مع النهج السياسي الجزائري المتبع اتجاه المرأة و الذي مس حتى أعلى مستويات المناصب الوزارية مثل التضامن ، الثقافة ، الإعلام...

على سبيل المثال "نؤارة جعفر " عينت كوزيرة منتدبة للتضامن الاجتماعي، بالإضافة إلى منح بعض المسؤوليات السياسية و البرلمانية مثل بن حبيلس كوزيرة منتدبة مكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، زهية بن عروس...

يمكن اعتبار تقلد النسوة لبعض المسؤوليات الهامشية أو النيابية في القطاعات العامة سواء الجامعة، المستشفى، وزارة، نوع من الموضة السياسية أو ما يسمى حاليا بالتمييز الجنسي الإيجابي الذي يقصد به تحقيق القدر الأدنى من التمثيلية النسوية في الفضاءات العامة لغرض التقليل الجزئي للهيمنة الذكورية المطلقة على مؤسسات الدولة إلا أنه على العموم يبقى نفوذ المرأة الجزائرية في صنع القرار ضئيلا و مقلصا فمثلا في الفترة الممتدة ما بين 1982- 1988 نجد فقط عنصرين نسويين تحصلتا على مناصب وزارية إحداهما كنائبة عامة للشؤون الاجتماعية بعد ذلك أصبحت وزيرة للتعليم الوطني و الأخرى كنائبة مكلفة بالتعليم ثم نائبة وزيرة التعليم الثانوي والتقني، بحيث أنه و بعد مضي ثلاثة عشر سنوات من الاستقلال لا يزال عدد النساء في الهيئات المنتخبة ضعيفا فمثلا سنة 1962 بلغت نسبة النساء البرلمانيات 5 في سنة 1964 بلغت 1,45 و 3,4 سنة 1977 و 1,45 سنة 1982، 1,40 سنة 1987، أثناء الدور الأول من الانتخابات التشريعية ل 26 ديسمبر 1991 و لا امرأة تم انتخابها في مقاعد الأحزاب الأربعة (FLN-FFS-TIS-HMS) و الأحرار أيضا في الحكومتين التي تم تشكيلها من طرف FLN في 03 نوفمبر 1988 و الحكومة الثانية في 25 نوفمبر 1989 لم تتضمن أية امرأة.

خاتمة :

على ضوء ما سبق أن الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية مازالت تعاني من بعض المعوقات الثقافية في المجال العام بسبب الهيمنة الذكورية و الثقافة الأبوية وهذا ما أثبتته دراستنا الاستطلاعية في جامعة أبي بكر بلقايد بحيث أن المرأة بالرغم من امتلاكها لمؤهلات علمية وثقافية تظل في وضعية تبعية رعية اتجاه الرجل.

1- Gerrid Djamel « femme travail et société : la société a toujours le dernier mot » acte de l'atelier femme et développement, Alger, P18.

2 - Mernissi Fatima, un future sans femme Ed lamalif, Mars, 1980, PP27-30

3 - Djamel guerriid, ibid, P30.

4 - جابي ناصر ، مواطنة من دون استئذان ، منشورات الشهاب ، 2006

5 - جابي ناصر ، الجزائر الدولة والنخب ، منشورات الشهاب ، 2008

6 - ناصر جابي ، مواطنة من دون استئذان ، المرجع السابق ص20.

7 - ADDI Lahouari, les mutations de la société Algérienne, Ed la découverte 1991

8 - Fatima Mernissi, un future sans femme, Ed Lamalif, Mars 1980 page 27-30.